



المهندس حمزة الجواهري*: قصة الغاز العراقي المثيرة للدهشة

لقد غاب عن ذاكرة العراقيين أن النظام السابق لم يعطي أهمية للغاز كما هو الحال موقفه من أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد العراقي لذا كان التركيز على استكشاف وتطوير حقول النفط فقط.

لم يكن هذا الأمر يمثل استراتيجية الدولة للنظام السابق وحسب بل كان يمثل استراتيجية الدولة منذ نشأتها الأولى وحتى سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣.

ان ما تم اكتشافه من مكامن غازية خلال تلك الفترة كان من ضمن عمليات استكشاف النفط لذا تم إهمال هذه الاكتشافات لوجود كميات كبيرة من الغاز المصاحب والذي كان يحرق لعدم وجود طاقات لمعالجة هذا النوع من الغاز والذي بمعظمه يحتوي على نسب عالية من غاز كبريتيد الهيدروجين وثاني أكسيد الكبريت ونسب متفاوتة أيضا من الماء حيث أن كبريتيد الهيدروجين بذاته يعتبر سببا لتآكل المعدات التي يمر من خلالها فضلا عن سميته العالية التي تسبب الموت في كثير من الأحيان، كما وان وجود الماء مع ثاني أكسيد الكبريت وكذلك ثاني أكسيد الكربون يعتبر أيضا سببا قويا لتآكل المعدات لأنه عندما تذوب هذه الغازات تتكون أحماض كبريتية كاربونية H_2CO_3 و H_2SO_3 وكلاهما أحماض تعتبر قوية وذات أثر كبير على تآكل المعدات، هذا فضلا عن بعد الأسواق في أوربا وغيرها عن العراق وكذلك الكلف العالية لتطوير حقول الغاز. لهذه الأسباب تم إهمال الغاز ذو الشوائب العالية أي الحامضي وتم التركيز على الغاز الحلو والذي ينتج من حقول الرميطة والزبير ونهر عمر، حيث كانت كميات الغاز الحلو المنتجة من هذه الحقول كافية لسد حاجة العراق من الغاز لإنتاج الطاقة الكهربائية لأن العراق كان آنذاك ينتج فقط 5 كيكا واط حتى سقوط النظام



أوراق في سياسات الطاقة

السابق حيث ما بقي من تلك المحطات لا ينتج أكثر من 2.7 كيكوا واط وترك الباقي يحرق لعدم الحاجة له والكلف العالية نسبيا لمعالجته والعراق لم يحتاج له.

خلال فترة الثمانينات وبعد دخول العراق بحرب الانابة مع إيران التي انتهت بحصار دام حتى الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ حيث كان العراق غير قادر على القيام بعمليات استكشاف ولا تطوير ولا معالجة الغاز المصاحب كنتيجة للحرب ومن ثم الحصار الذي دام ١٢ عام ولم تنتهي فترة إهمال الغاز عند الاحتلال رغم بروز الحاجة إلى استغلاله كنتيجة للحاجة إلى مزيد من الطاقة الكهربائية والتي بدت متزايدة بعد السنوات العجاف الـ ٢٣ التي سبقتها حيث ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية أكثر من سبعة مرات، ولم ينتهي الأمر لهذا الحد، فقد برز عامل جديد هذه المرة ألا وهو الإرهاب الذي قامت به القاعدة وتنظيماتها المتعددة والتي انتهت بهجوم الوليد الشرعي لها المتمثل بداعش.

ان معظم مكامن الغاز، وكما بينته الدراسات السابقة، تقع في المنطقة الغربية من العراق وهي الرقعة التي تمتد من الحدود السورية نزولا إلى جنوب العراق وعلى طول الحدود مع سوريا والأردن والسعودية حيث يمثل طول هذه المنطقة بأكثر من ١١٠٠ كيلومتر وعمق في الأراضي العراقية قد يزيد على ٢٥٠ كيلومترا، أي بمساحة تقدر بـ ١٥٠ ألف كيلومتر مربع، اي ثلث أراضي العراق تقريبا وهذه المنطقة مازالت لحد الان تعتبر من المناطق الساقطة أمنيا كون قطعان داعش مازالت تسرح وتمرح بها.

وخلال الفترة من بعد جولات التراخيص التي بدأت خلال ٢٠٠٩ ولغاية الآن بدأ العراق يسعى لاستثمار الغاز المصاحب، والذي يحرق، لأغراض إنتاج الكهرباء ما تسبب للحاجة المتزايدة له كنتيجة للانفتاح النسبي على العالم والنشاط التجاري الذي أغرق الأسواق بأجهزة منزلية ذات استهلاك كبير للطاقة فضلا عن الزيادة الانفجارية بالكتلة السكانية.



أوراق في سياسات الطاقة

لذا بدأت الحكومة منذ العام ٢٠٠٩ تحاول استغلال الغاز ولكن الفساد هذه المرة كان له الدور الأكبر بعرقلة مشاريع استغلاله، ولكن لم يتحقق أي شيء يذكر بهذا المجال. وفي العام ٢٠١٣ بدأ العراق يبحث عن بدائل للغاز العراقي فوقع عقدا مع إيران كونها تستطيع تزويد العراق بأكثر من ١٢٠٠ مغمق من الغاز الايراني المعالج.

وهنا ظهر عامل آخر يعرقل عمليات استثمار الغاز ألا وهو الفساد متمثلا بالدولة العميقة التي تعمل لصالح الجهات التي تمولها دول الجوار، حيث عملت هذه الشريحة من العملاء على إفشال جميع المساعي لاستغلال الغاز لصالح اربابهم هناك عبر الحدود.

لقد ناقشت وزارة النفط أكثر من عقد مع شركات من دول صناعية كبرى لكن عندما يصل العقد إلى حد التوقيع يتم التوقف عند هذا الحد ويصبح العقد عبارة عن مجرد أوراق تذهب إلى سلة المهملات، وهذا الأمر كان يثير الاستغراب وما زال. حقيقة انا شخصيا ساهمت بعمليات التفاوض مع هذه الشركات وكذلك بعض الذوات المعروفين في مجال الصناعة النفطية حيث كنا شهود عيان ومساهمين كبار في عمليات التفاوض التي كانت نتائجها مرضية إلى حد كبير ولكن الدولة العميقة كانت لها الكلمة الأخيرة دائما.

كان أهم ما تمت مناقشته والعمل عليه هو وضع الغاز ماستر بلان Gas Master Plan من قبل شركة تويو انجينيرنج كوربوريشن اليابانية Toyo Engineering Corporation حيث كنت اعمل كمستشار فني لها، وبعد عقد عدد كبير من الاجتماعات مع فرق من الوزارات الثلاث النفط والصناعة والكهرباء وجمع كل ما تحتاجه الدراسة من معلومات موثقة، على أساس من تلك المعلومات، تمت كتابة الجزء الأول من الدراسة. ولكن، وبعد أن اكتمل الجزء الأول من الدراسة، وبشكل مفاجئ غير متوقع



أوراق في سياسات الطاقة

رفضت وزارة النفط الاستمرار بالعمل بدون عذر مقبول، حيث مثل هذا الأمر إبطاً كبيراً لمجموعات العمل جميعها، لكن تم نشر هذا الجزء من الدراسة من قبل الجايكا Japan International Cooperation Agency (JICA) اي القرض الياباني حيث اعتبرت اليابان أن هذا الجزء من الدراسة عبارة عن تبرع من اليابان لدولة العراق ونشر على موقع الجايكا.

الآن، اي خلال السنتين الأخيرتين خصوصاً به أن توقف تقريباً تزويد إيران للعراق بالغاز كنتيجة لحاجة إيران له وكذلك تزايد النعمة الشعبية على الحكومة ووزارة النفط، صار لزاماً على الوزارة أن تعمل على استغلال الغاز الذي يحرق ليكون قيمة اقتصادية عالية لوقف الهدر المالي نتيجة لاستيراد الغاز، وكذلك اتساع الحاجة التي اصلاً كانت ملحة بالحصول غاز نظيف يصلح للاستثمار بإنتاج الطاقة والصناعات البتروكيمياوية. ولكن بعد أن تم الحساب تبين أن جميع الغاز المصاحب وكذلك الغاز الحرفي الحقول الغازية العراقية مثل السبية والمنصورة وعكاز وحتى تلك الحقول الغازية التي تعاقدت عليها الوزارة ضمن جولة التراخيص الخامسة فإن كل هذه الكميات من الغاز لا تكفي لسد احتياجات العراق المتزايدة وبوتائر عالية خصوصاً بعد أن يدخل العراق في معركة البناء الحقيقية وتحقيق ما نسميه بالتنمية المستدامة، حيث سيحتاج العراق عندها إلى ضعف كمية الطاقة الكهربائية التي ننتجها الآن. فكيف يتحقق ذلك والعراق مازال لا يستطيع سد الاحتياجات المنزلية لحد الآن؟

أمام العراق على الأقل سنتين لإكمال محطات المعالجة للغاز المصاحب وليس اقل من ست سنوات لتطوير حقوله الغازية والتي لا ندري إن كان سيكون انتاجها كافياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي ام لا.

الآن بدأت وزارة النفط باستكشاف حقول غازية في المنطقة الغربية حيث بدأت بمنطقة واعدة تقع بالقرب من هيت ولحد الان فإن الأنباء تؤكد أن الوضع الأمني بهذه المنطقة جيد ومشجع على المضي لاستكشاف أراضي



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات الطاقة

أخرى في نفس المنطقة، لكن وللأسف فإن الوزارة قد اكتفت وبشكل خجول فرقة مسح زلزالي واحدة ربما خوفا مما لا تحمد عقباه من تدهور الوضع الأمني في المنطقة.

(*) خبير نفطي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>